مهند الساير ود.جنان بوشهري

د.أحمد العوضي وفهد الشعلة ود.سعد البراك والشيخ أحمد الفهد

الشيخ فراس السعود ومحمد العيبان

«لدينا تصور نعمل على دراسته وسننهيه قبل نهاية العام وهي رغبة سامية من صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء»

وزير المالية: سنزيد رواتب المتقاعدين والقانون يشمل جميع المواطنين

سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح والشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري والشيخ فراس السعود وهاني شمس وفايز الجمهور

حمد العليان خلال الجلسة

محمد الرقيب

مهلهل المضف

جانب من قاعة عبدالله السالم

■ فلاح الهاجري: 52 ألف متقاعد يجب إنصافهم لأن معاشاتهم متدنية وجشع التجار يزيد ونحذّر أنه بعد تاريخ 19 ديسمبر سيكون هناك إفراط في زيادة الأسعار

■ أسامة الشاهين: أكثر من 44 مليار دينار موجودة في مؤسسة التأمينات وحسناً فعلت وزارة المالية أن جعلت الزيادة من خزينة المؤسسة وليس من الخزانة العامة

كيف يقبل النواب بهذا الفساد؟

هناك إيجارات متأخرة لدى شركة الصلبوخ من 1/4 والمبلغ الإجمالي للقسيمتين المتاخر بقيمة 212 ألف دينار، ورفع مذكرة قبل يومين من مناقشة الاستجواب، لأنه كان في مجلس الإدارة، وقبل يومين يقول للفتوى والتشريع أن ترفع قضية.

شاحنة ديزل على جسر الغزالي خارجة من الميناء، وانحرقت على جسر الغزالي، وكل من مسك الجمارك من ابن الإدارة، لكن أتى بكل الأشخاص باستثناء من رئيس الحكومة، وهذه شاحنة سريعة الاشتعال، ونحمد الله أنها لم تؤد الى كارثة.

هيئة البيئة تعطي إفراجا ويقولون له لا تحتوي على مواد بترولية، وهو يقول إنها يشتبه في أنه ديزل، الهيئات متفقة على الإفراج فلماذا لا تفرج على 60 حاوية موجودة في الميناء ما يؤدي الى تكدس الحاويات في الميناء.

وشكل الوزير لجنة تحقيق «لحماية ربعه ربع الديوانية» هذه اللجنة الى اليوم منذ شهر لم تجتمع، لجنة التحقيق في تهريب الحاويات لم تجتمع الى اليوم، وهو يعلم من أفرج عن الحاويات.

هذا غير الممنوعات، هو يعلم ما هي الحقيقة التي أدخلها وأفرج عنها والتستر عليها.

ديوان المحاسبة يقول إن لديه مخالفات وملاحظات تتعلق بعدم الأمن والسلامة.

30 حاوية خرجت من أصل 60 حاوية وهذا من خلال استثناء ويشكل لجنة تحقيق في خروج حاويات يشتبه بأنها تحتوي على مواد بترولية، ومدد اللجنة في 11/8 لمدة أسبوعين، وأصدر قرارا بإزاحة نائب المدير العام للمنافذ الجمركية من التحقيق، هذا حماية لفاسدين.

مخازن الجمارك مليئة بعشرات الحاويات من الديزل، وإذا لا قدر الله وحصل شيء راح تتحول الى مرفأ لبنان آخر.

الوزير يشكل لجنة تحقيق في تهريب الحاويات، وبعد أن تم كشف المتورط أمرهم بعدم تسريب التقرير وتمديد عمل اللجنة من أجل حماية المتورط من ربع الديوانية.

أقول للشعب الكويتي هل الحكومة مغيبة أم لا، الوزير يقول إنه من سحب القسائم، والكل يدري أن القسائم الكل يعرفه أنه أمر دوري كل 6 أشهر تُسحب القسائم، وعلى ماذا تصنع البطولات.

وهذا من صميم عمل هيئة الصناعة، والوزير نسب الفضل الى نفسه، أستغرب من عدم وجود رقابة، فمجلس الادارة لا يحضر الاجتماع الوزير تخلى عن مسؤولياته ولم يحضر اجتماعات مجلس إدارة هيئة الصناعة.

منذ 40 سنة لم يوزع، وهناك شركة واحدة وهي «أجيليتي» مستحوذة على أراضي الكويت كلها، ولم يجر تحقيق فيها، فبعضها استغل للخيول، وبعضها للمصانع، ويأخذ منها باسم مستشفى (ليس بعهده) لكن هل حقق في هذه الأرض 25 ألف متر يعطيها باسم مستشفى ويتم تحويلها الى «اسطبل»؟!

الوزير قام بالتنفيع عندما أجرى تعيينات باراشوتية، عندما أقال رئيس الوزراء عبدالوهاب الرسام، ليس من الأولى إقالة الوزير عينه لأنه من (ربع الديوانية). وضع أحدهم بقرار ندب مستشار وهو عبدالوهاب الرسام، أتى به من البطاقة المدنية شهادته (ميكروفيلم) وأعطاه لهيئة الشباب مدير، والتجارة وضعته مستشارا، وعليه قضايا تحرش وعينه بهيئة الشباب مدير، وعينه في التدقيق والتفتيش وبعد تقديم صحيفة الاستجواب ألغى قراره بتعيينه في التفتيش، وكذلك نبيل المفرح وضعه مستشارا بالتجارة حتى هذا بالقانون مجرم، وهذا تسهيل للاستيلاء على المال العام، رواتبه وصلت الى 6000 دينار، إذا كانت الحكومة غير مهتمة وغير مؤتمنة، فنحن كنواب مؤتمنون وعلينا مسؤولية.

«الفتوى التشريع» ترد عليه وتقول له إن قرار تثبيت الأسعار عندك يا وزير التجارة، والوزير يقول لسمو ولي العهد كلام غير الواقع، هل هؤلاء رجال دولة، إذا هذه هي النظرة برجال الدولة، لا نريد أناسا يطبلون، هناك موظفات يشتكين عليه، من يحمي بنات الكويت، وهناك لديه مستشار يستعين به خارج الدوام، ينقل الموظفين ووفق ديوان الخدمة المدنية لا يحق له نقل الموظفين، ولكنه يمارس البلطجة، وهذا «ليس بعده» لكن لنقل صار بعهدك.

في عهد المستشار تم النقل وهذا في عهده، إنما تعيين المستشار ليس في عهده.

هناك قرار من مجلس الوزراء بعدم جواز الندب، وقبل يومين قام بندب شخص من التربية الى هيئة الشباب، الوزير لا يُعير اهتماما لا إلى حكومة ولا إلى مجلس الوزراء.

الكل من النواب يرفضون الاستثناءات، وهناك استثناء لأشخاص من شروط الترشح، هل هذا وزير ينشد الإصلاح؟!

ومدير الجمارك أتى به من خارج الإدارة وليست لديه خدمة أو خبرة بمسمى مدير، وكذلك وكيل وزارة التجارة أتى باستثناء وهو مدير بشركة أعيان لتأجير السيارات، هذا عيب، هل هذا هو الإصلاح الذي تنشدونه، توزيع المناصب على ربع الديوانية. وكيل وزارة التجارة تخاطب إدارة الفتوى والتشريع ليس مختصا أن يخاطب الفتوى من أجل أموال التأمين، والفتوى ترد بأن يخاطب الوزير إدارة الفتوى وليس وكيل الوزارة.

والإدارة ردت باسترداد 126 ألفا البدل النقدي للإجازات لرئيس وحدة التأمين ونائبه، استجوابي ليس ردة فعل، وإنما أتوقف عند هيبة المجلس، ولا نبحث عن الأعذار. هذه دولة وأنتم شيوخ وأنتم إذا لم تديروها صح ولا أحمي فاسدا، وإلا أصبح شريكا معه، كيف تقبلون بذلك؟!

إذا رئيس الحكومة لم يحاسبك، فسآتيه، لأننا سوف نضعه أمام مسؤولياته، الأول كنا نلتمس له العذر، أما مع المستندات الكثيرة التي لدي، فليس لديه عذر.

كتاب الفتوى والتشريع بتحديد الأسعار، تقول إن صلاحية وزير التجارة في تحديد الأسعار يقصد بها أن الوزارة سلطة تقديرية في تحديد السلع ووضع حد أقصى للأسعار.

يعني القانون أعطاه الصلاحيات، وأعضاء اللجنة المالية يسألونه وما يرد، وفي كل موسم ترتفع الأسعار ارتفاعا خياليا والكل يئن، ولديه قرار غير قادر على تطبيقه أو تنفيذه، تثبيت الأسعار وقانونه كان في عهد الوزير الروضان وليس في عهد الوزير الحالي، فلا ينسب الفضل والإنجاز لنفسه.

منصات التواصل تأخذ عليها 30٪ والمطاعم الكبيرة 4٪، انظروا إلى التلاعب بالإضافة الى أموال ومقابل التوصيل، وهناك شكاوى للناس ولصغار المستثمرين.

أسأل النواب عندما تقابلون الشعب في الدواوين ماذا تقولون لهم؟

فأمام هيبة المجلس والمال العام نتوقف.

لابد أن يرى الشعب مَنْ تعين الحكومية، من يقبل بأن مستشارا يقول «النواب بجيبي».

ديوان المحاسبة يقول هناك تضليل للديوان وتزويده بمعلومات غير دقيقة، وعدم تمكين الديوان في هيئة الصناعة وعدم تزويده من الهيئة بالبيانات المطلوبة، وملاحظات على الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من جانب تعليق المدير، إدارة الجمارك لم يتسلمها إلا أبناؤها وليس شخصا لا يفقه شيئا.

سوف أدين الوزير في كل مستند يضعه وسأبين إدانته من لسانه والنواب مؤتمنون اليوم.

● وزير التجارة محمد العيبان: اليوم ونحن في بداية دور انعقاد نفتتحه بتفعيل أحد أهم أدوات الرقابة بتحديد مصير من تفعل ضده هذه الأداة، وهذا حق للأمة يُفعّل عن طريق ممثليها، وقد يقول قائل إن هناك استخداما خاطئا لتلك الأداة، ولكن العمل البرلماني كفيل بتصحيح ممارساته.

فلن أعتصم بحجة عدم الدستورية وسأواجه الحجة بالحجة والأمر بضمائركم أقف بعد مرور 4 أشهر كوزير للتجارة وتضمنها 3 أشهر عطلة برلمانية حققنا فيها الأولويات.

قمنا بالتوافق مع الأعضاء في اللجنة المالية بتعديل قانون غرفة التجارة، بعد أن كان المساس به أشبه بالمحرمات واليوم هو مطروح على الجدول والوكيل المحلي وقانون المناقصات.

وبعد ذلك يعكر صفو ذلك حادثة زيارة النائب في مكتبي، كيف نسمح أن ينقطع بنا سبيل المعروف ونحولها الى خلاف سياسي بين نائب ووزير، وتعلم أن هذه الأحداث تحل وفق عادات وتقاليد أهل الكويت.

قدر النواب أن تكونوا حكما فيما أقوله من ردود ومحاور النائب التي قفز فيها عن الحقائق وادعاءات لا أساس لها من الصحة، بل هي معاكسة للواقع.

تضمنت الصحيفة 6 محاور، وانه لن يخلو محور منها من مغالطات واضحة ومعلومات غير صادقة، لا يمكن لأحد أن يزايد على كرامة النائب واحترام صلاحياته التي كفلها الدستور وان للمواطنين كرامة ولموظفي الدولة كرامة.

أبوابي مفتوحة للنواب، واستقبلت كل النواب، والأخ حمدان جاءني مكتبي دون موعد، والمرة الرابعة جاء، ومدير المكتب طلب منه الانتظار، ولكنه دخل المكتب وبعد خروجه أعلن الاستجواب.

ولم يكن لديه أي محاور، وإنما عندما أعلن الاستجواب ذهب ليبحث عن محاوره.

وخرج النائب من لقاء تلفزيوني وبنى كل معلوماته عن «يقال» و«يقولون» ووصل الى اتهام مستشارين بتقاضي مبالغ 6000 على بند «يقولون».

ألم يكن من الواجب أن تسأل قبل أن تنشر هذه المغالطات ما عندي مستشار مؤهلاته ميكروفيلم، لدي مستشار سياسي مؤهلاته علوم سياسية وما عندي مستشار كان سائقا عن أحد، كلهم شباب وطني مخلص ومؤهلاتهم مشرفة.

واجب النائب أن يقدم الأدلة على تلك المزاعم على شباب كويتي واعد، وإلا

حمد العبيد ومحمد هايف

شعيب المويزري وعبدالله فهاد يهدئان الجمهور بعد رفع الجلسة للاستراحة